المفاهيم الاساسية لدراسات الجدوى الاقتصادية

من المعروف ان الهدف من إقامة أي مشروع استثماري هو السعي إلى تحقيق مجموعة أهداف اقتصادية ومالية واجتماعية ولكي نستطيع الحكم على مقدرة المشروع في تحقيق تلك الأهداف لابد من اجراء دراسات الجدوى الاقتصادية من أجل اتخاذ القرار الاستثماري بإنشاء المشروع من عدمه . وإن قرار الاستثمار يعتبر من أهم القرارات الاقتصادية واخطرها ، و ذلك لارتباطه بالعديد من المتغيرات الاقتصادية الصعب التنبؤ بسلوكها .لذا لا بد من القيام بدراسة الجدوى التي تعتبر كسلسلة متتابعة و متكاملة من الدراسات التي تساعد على اختيار القرار الاستثماري المناسب .هذه الدراسة تتجلى أهميتها في تجنيب المستثمر من الانزلاق إلى المخاطر، و تحمل الخسائر ، كما أنها تساعد في الوصول إلى أفضل تخصيص ممكن للموارد الاقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية. و تساعد أيضا في معرفة التغيرات الاقتصادية و السياسية و القانونية المتوقع حدوثها خلال العمر الافتراضي للمشروع.

يعتبر علم دراسات جدوى المشاريع الاقتصادية علما معقدا و متشابكا .ويقصد بكلمة الجدوى بالنسبة للمشاريع الاقتصادية الفائدة أو العائد المتوقع حدوثه من المشروع وقد يكون هذا العائد ماديا أي ربحا والذي سوف يعود على صاحب المشروع وقد يكون اجتماعيا وهو الفائدة التي سوف تعود على المجتمع جراء القيام بالمشروع مثل: إشباع حاجة لدى المجتمع ،تشغيل عدد من العمال كحل لمشكل البطالة أو تلبية احتياجات السوق المحلية من سلعة أو خدمة معينة.

أولاً : مفهوم دراسات الجدوى الاقتصادية

يقصد بدراسة الجدوى الاقتصادية "مجموعة الاختبارات و التقديرات التي يتم إعدادها بنية الحكم على صلاحية المشروع الاستثماري المقترح، أو القرار الاستثماري و ذلك على ضوء توقعات التكاليف و الفوائد المباشرة و الغير مباشرة، و ذلك طوال العمر الافتراضي للمشروع" .

وان دراسة الجدوى تعني تحديد مستوى الكفاءة التي تتحقق من استثمار مخطط يجري تقييمه على اسس تحليلية للبدائل المتاحة، بغرض تبني القرار الأفضل وذلك اعتماداً على معايير مالية للعوائد والتكاليف ولما يقتضيه الزمن من فترات الايفاء بالالتزامات الأولية وقد يكون هذا التقييم تجارياً (خاصاً) أو اقتصادياً قومياً (عاماً) .

وايضاً يقصد بدراسة الجدوى الاقتصادية هي تلك السلسلة المترابطة و المتكاملة من الدراسات التمهيدية و التفصيلية والتي تتم على الفرص الاستثمارية، منذ أن تكون كفكرة إلى غاية إقرار قبول تلك الفرص المتاحة أو رفضها ، وهذه الدراسة تكون من مختلف الجوانب الإدارية و التسويقية والفنية ، هذه الدراسات يقوم بها فريق من المختصين ، كل واحد وفق اختصاصه.

وعرفت دراسة الجدوى الاقتصادية "بأنها أداة علمية تستخدم لترشيد القرارات الاستثمارية الجديدة أو لتقييم قرارات سبق اتخاذها، أو القيام بمفاضلة بين البدائل المتاحة و ذلك على أسس فنية ، مالية و على ضوء معطيات محددة تتصل بموقع المشروع ، تكاليف التشغيل ، طاقات التشغيل، الإيرادات ، نمط التكنولوجيا المستعملة و اليد العاملة الموظفة" .

دراسات الجدوى عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تهتم بتقديم الفرص البديلة لإنشاء المشروع وهذه الفرص تتعلق بالنواحي المالية والتسويقية والانتاجية والاجتماعية ومن ثم اختيار البديل الأنجح والأمثل ليحقق المشروع أهدافه ، والخصائص المميزة لدراسات الجدوى الاقتصادية هي كونها تتعامل مع المتغيرات المتوقع حدوثها في حالة إنشاء المشروع ومعرفة تأثير تلك المتغيرات على نجاح المشروع الاستثماري . كما انها تهتم بعنصر الزمن بكونه كلفة لابد من التعامل معه سواء الفترة المتعلقة بزمن إعداد الدراسة والحصول على اجازة المشروع أو الفترة المتوقعة لتنفيذ المشروع .

ثانياً :أهمية دراسات الجدوى الاقتصادية

يمكن ان تلخص هذه الأهمية فيما يلي :

1- بالنسبة للمستثمر الفرد

لدراسة الجدوى أهمية كبيرة وبالغة بالنسبة للفرد وذلك للأسباب التالية :

أ- ضخامة المبالغ المستثمرة في بعض الأحيان كالمشروعات الصناعية الضخمة .

ب- البيئة الاقتصادية التي تعمل فيها المشروعات الاستثمارية والتي تحمل في كثير من الأحيان متغيرات متعددة ومتنوعة توكد وجود عنصر المخاطرة وعدم اليقين في تلك البيئة الاقتصادية .

جـ- تبين دراسات الجدوى المبدئية أو التمهيدية على مدى وجود فرص استثمارية أو افكار جديدة تستحق المزيد من الدراسة التفصيلية .

د- على ضوء نتائج دراسات الجدوى يمكن للمستثمر الفرد أن يفاضل بين الفرص الاستثمارية المتاحة لديه وترتيبها .

هـ- نتائج دراسات الجدوى تعتبر كمرشد للمستثمر الفرد والذي يمكن اتباعه خلال مراحل تنفيذ المشروع بحيث يمكن الرجوع اليه في مختلف مراحل التنفيذ .

2- بالنسبة للمشروع (المؤسسة)

أ- تعتبر دراسة الجدوى الأساس في عملية اتخاذ القرارات المتعلقة بإقامة المشروع كشراء الاراضي ، إقامة المباني ، توريد الآلات والمعدات وكل ما يلزم من دراسات وإجراءات وعقود وقرارات تنفيذية .

ب- اظهار مدى قدرة المشروع في تحقيق الاهداف التي يقوم من اجلها بحيث ان اقامة المشروع ليس هدفاً في حد ذاته وانما هو بغرض الحصول على منافع مادية معينة للمؤسسة .

جـ- مساهمة الدراسة في تحديد المصادر المناسبة لتمويل الاحتياجات الخاصة بالمشروع ومدى توافرها وقدرتها على تزويد المشروع بالأموال عند الحاجة اليها ، والى حد ما سوف يتحقق العائد من وراء استثمار هذه الأموال .

3- بالنسبة للمجتمع

أ- تساهم دراسة الجدوى الاقتصادية في حل المشكلة العامة للندرة النسبية في الموارد وذلك لمواجهة الاحتياجات المتزايدة لأفراد المجتمع .

ب- تجاوز المشروعات الفاشلة والتي تعني تجاوز هدر الأموال فلابد من الاهتمام بتفاصيل ودقة تقرير الجدوى الاقتصادية .

جـ- تساعد على توفير مستوى من الأمان للأموال المراد استثمارها .

ثالثاً: أهداف دراسات الجدوى الاقتصادية

هناك هدف عام لدراسة الجدوى وأهداف فرعية تبرر أهمية دراسة الجدوى فدراسة الجدوى تهدف في اطارها العام الى تقرير أفضلية القيام بالاستثمار في المشروع المقترح من عدمه .

من أهم الأهداف الفرعية لدراسة الجدوى نجد :

1- تحديد الفرص المتاحة والبديلة للاستثمار .

2- وضع أساليب وأنماط مبتكرة لتقييم المشروعات وتطويرها ، وذلك لمراعاة اقتصاديات دراسات الجدوى بمعنى ان دراسة الجدوى هي دراسة اقتصادية لا يتعين الاسراف فيها .

3- تعميق المفاهيم الخاصة بجميع النواحي الاساسية للمشروعات سواء كانت من الناحية التكنولوجية ، الفنية ، أو المالية وحتى الاقتصادية .

4- التركيز على الدراسة التسويقية والاساليب المتطورة المستعملة في التسويق وذلك بهدف تحديد حجم الطلب المحلي والخارجي .

5- تحديد اختيار انواع التقنيات المستخدمة في المشروعات .

6- تحديد امكانية توفير الخطط والبرامج التوسعية للصناعات القائمة .

7- تحديد الاثار الاقتصادية للمقترحات الاستثمارية والاثار التبادلية بين تلك المقترحات والاقتصاد ومستوياته المختلفة اقليمياً ودولياً .

المشروع الاستثماري

تكتسب المشاريع الاستثمارية أهمية مميزة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية لكل المجتمعات، وبالتالي تعتبر عماد الاقتصاد الوطني ، ووجودها يشكل دعامة أساسية من دعامات النمو والتنمية، فهي محرك الاقتصاد موجه نحو التقدم والرقي والازدهار ولا يمكن لأي اقتصاد قوي وسوي أن يتخلى عنها لأنها مؤشر ومعيار التشغيل والتوظيف للمواطنين وللدولة، فالاقتصاديون يرون بالمشاريع الاستثمارية أحد أهم المصادر الرئيسية لمكونات الناتج القومي، وتعرف الأدبيات الاقتصادية المشروع الاستثماري على أنه (مؤسسة تعمل على إنتاج أو تسويق السلع والخدمات وذلك لإشباع رغبات وحاجات أفراد المجتمع وبهدف تحقيق الأرباح من خلال الاستخدام الأمثل للموارد البشرية والمادية) ، وتعد المشاريع الاستثمارية حجر الزاوية في بناء الاقتصاد الوطني لكل دول العالم وتزداد هذه الأهمية للدول النامية لأنها تعمل على خلق وإيجاد المزيد من فرص العمل وبالتالي خفض معدلات البطالة والتي يعد وجودها مؤرقاً سياسياً واجتماعياً واقتصادياً لصانعي القرار، كما تعمل المشروعات الاستثمارية على زيادة دخول الأفراد وتحقيق الرفاهية المعيشية والاجتماعية لهم ، كما تسهم في زيادة إيرادات الحكومة من الضرائب وبالتالي تعمل على خفض العجز المالي في الموازنة العامة للدولة والذي ينتج عنه زيادة معدلات الإنفاق الحكومي للدولة ، كما تسهم و تشارك المشروعات الاستثمارية في دعم المؤسسات الاجتماعية والأهلية وبالتالي تعمل على تطوير وتقدم وازدهار الاقتصاد القومي للدولة ، ولقطاع الأعمال العديد من الدوافع والأهداف التي يسعي من خلالها للقيام بهذا النوع من المشروعات والتي تتلخص برغبته في تحقيق وتعظيم مستويات عليا من الأرباح وصولاً للارباح الاقتصادية كما أن هذه المشاريع توفر قدراً أعلى من الاستقلالية والحرية في العمل لقطاع الأعمال (القطاع العائلي أو الاستهلاكي أو الاستثماري) ، بحيث يكون هذا القطاع مساهماً ومشاركاً في اتخاذ القرارات ورسم السياسات وبالتالي تحقيق الرضا الشخصي والبعد عن الروتين والبيروقراطية وصولاً للريادة من قبل القطاع الخاص .

أولاً: مفهوم المشروع الاستثماري

نظراً لتعدد الجوانب والأهداف والأشكال التي يتخذها المشروع، تعددت الآراء والتعاريف فيما يتعلق بتحديد معنى ومفهوم المشروع الاستثماري. فهناك من يرى أن المشروع هو "كل تنظيم مملوك لمنظم قائم على التأليف بين عناصر الإنتاج بقصد إنتاج سلعة أو خدمة و بيعها في السوق لتحقيق أكبر ربح نقدي ممكن".

ويرى البعض الآخر أن المشروع الاستثماري : عبارة عن تنظيم أو وحدة اقتصادية تتمتع باستقلال إدارتها، ويتم من خلالها توجيه ما يحصل عليه المنظم من عناصر الإنتاج، لإنتاج سلعة (أو تقديم خدمة) تتجانس جميع وحداتها تجانساً مطلقاً، من أجل بيعها في السوق بقصد تحقيق أقصى ربح.

وتعريف البنك الدولي للمشروع الاستثماري يرى أنه نشاط استثماري تنفق فيه الموارد المالية لخلق أصول رأسمالية تنتج منافع عبر فترة من الزمن، وهو نشاط ستنفق فيه الأموال توقعاً للعائد، ويخضع بصورة منطقية للتخطيط والتمويل بوصفه وحده اقتصادية مستقلة.

وهناك من يرى بأن المشروع هو عبارة عن نشاط أو مجموعة من الأنشطة المتشابكة والمترابطة بشكل متناسق، تسعى للحصول على عوائد أو منافع معينة من خلال استغلال حجم معين من الموارد الاقتصادية وهو أصغر وحدة إنتاجية يمكن تخطيطها وتحليلها وتنفيذها بطريقة مستقلة عن الوحدات الأخرى، بحيث إذا نقص أحد أجزائها توقف المشروع عن العمل. ويشكل المشروع من ناحية أخرى في نظر رجال الأعمال فرصة مربحة لاستثمار الموارد المالية، وهو لذلك يمثل إمكانية لاستثمار مبلغ من المال لإنتاج سلعة أو خدمة مقابل الحصول على ربح مجز. أما بالنسبة للاقتصاد الوطني فإن المشروع علاوة على ذلك يتيح فرصة لزيادة الطاقات الانتاجية واستخدام الموارد الاقتصادية الأخرى المتاحة للمجتمع.

ثانياً: أنواع المشروعات الاستثمارية

يمكن تقسيم المشروعات من زوايا مختلفة كالاتي :

1- مشروعات استثمارية حسب الملكية

يعتبر الهدف المراد تحقيقه من المشروع هو النقطة المحورية التي تحدد نقطة الانطلاق في تحليل دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروع ومن هذا المنطلق يمكن تقسيم المشروعات الاستثمارية حسب ملكيتها الى ثلاث اقسام هي :

أ- مشاريع الاستثمارية الخاصة : هي المشروعات التي يمتلكها القطاع الخاص وبالتالي تعود الخسارة أو الربح على مالكيها من هنا فأن النظرية الاقتصادية تفترض ان تحقيق اقصى ربح تعتبر من الاهداف الرئيسية لأي مشروع والربح الذي يسعى اليه المشروع هو الفرق بين حصيلة المبيعات وتكاليف الانتاج ولكن على الرغم من ان تحقيق الربح يعتبر ضروري لاستثمار المشروع ونموه الا انه لا يعتبر الهدف الوحيد فبجانب هذا الهدف هناك اهداف اخرى كبيرة موضعاً لاهتمام المشروعات الخاصة ومن أهمها :

- تحقيق اقصى قدر ممكن من المبيعات كوسيلة لحصول المشروع على شهرة واسعة وثقة كبيرة في الاسواق .

- الاحتفاظ بسيولة مناسبة كي لا ينعرض المشروع لمخاطر العسر المالي .

- كسب اسواق خارجية وتعظيم الصادرات .

ب- المشروعات العامة : هي المشروعات التي تعود ملكيتها الى الدولة وبالتالي يعود النفع منها على جميع افراد المجتمع اذا نتج عنها نفع ويتحمل جميع أفراد المجتمع الخسارة اذا ما تسببت هذه المشاريع العامة بالخسارة . ومما يلي أهم الاهداف التي تنشأ من أجلها المشروعات :

- قيام بعض المشروعات الوطنية المرتبطة بأمن الدولة مثل صناعة الأسلحة والذخائر أو لاعتبارات اقتصادية وطنية كإنشاء الدولة المنتجة للنفط مصافي لتكريره أو اسطولاً بحرياً لنقله أو انشاء قاعدة من الصناعات الثقيلة .

- قد تقوم الدولة بإنشاء مشروعات وبيع منتجاتها بأقل من التكلفة لاعتبارات اجتماعية كما في حالة المنسوجات والادوية .

- قد يكون الغرض من إنشاء الدولة لمشروعات انتاجية هو الحصول على موارد مالية لتمويل نفقاتها بدلاً من لجوئها لفرض الضرائب جديدة ، فصناعة السجائر والتبغ من المشروعات العامة في كثير من الدول والتي تدر على الدولة بالربح .

- مشروعات المنفعة العامة التي تنتج الخدمات الاساسية والبنية التحتية مثل النقل والمواصلات والطرق والجسور والمياه والكهرباء ...الخ .

جـ- المشروعات الاستثمارية المشتركة : وتعود ملكية هذه المشروعات الى القطاع العام (الدولة) والقطاع الخاص (الافراد) ، فأحياناً كثيرة تكون الاستثمارات المطلوبة كبيرة الحجم فتقوم الدولة بتوفير حصة من جانبها لتشجيع القطاع الخاص للدخول في مثل هذه المشروعات مثل مشروعات إقامة خطوط السكك الحديدية أو استغلال واستصلاح الاراضي الزراعية وغير ذلك من المشروعات التي تتطلب مخاطرة كبيرة وأموالاً واستثمارات كبيرة ولا شك أن معايير الربحية مناسبة في مثل هذه المشروعات وإلا فأن القطاع الخاص لن يجد حافزاً للدخول في مثل هذه المشروعات .

أن أهمية معرفة نوع الملكية للمشروع هل هو مشروع خاص أو مشروع عام أو مشروع مشترك ضرورية كون الملكية تحتم وضع المعايير المالية ومعايير الربحية أو المعايير الاقتصادية لدراسة جدوى المشروع وبالتالي اتخاذ القرار بتمويل أو تنفيذ المشروع أو التخلي عن تنفيذه .

2- المشروعات الاستثمارية حسب نوع الاستثمار المقترح

أ- مشروعات جديدة بالنسبة للمستثمر

ب- مشروعات احلالية للحفاظ على مستوى النشاط واستبدال الاصول القديمة بأصول جديدة أو الهدف خفض التكلفة من خلال استبدال الأصول المتقدمة تكنلوجياً بأخرى أحدث وأكثر تطوراً.

جـ- مشروعات التوسع قد يكون التوسع من خلال انتاج منتجات جديدة أو من خلال خدمة مناطق أو اسواق أو انشاء خطوط انتاج جديدة .

3- مشروعات حسب حجمها

يمكن تقسيم المشروعات بحسب حجمها الى قسمين هما :

أ- مشروعات صغيرة الحجم : وتتميز بما يلي :

-تعتمد على تكنولوجيا بسيطة

- تعطي انتاج في فترة قصيرة نسبياً

- تحتاج لرأس مال صغير ، لذلك فأن طريقة التمويل بسيطة وبالتالي فمن الممكن أن تمول من صاحب المشروع

- لا تحتاج الى مستويات عالية من الخبرة

- مخاطرها صغيرة نسبياً

- يمكن أن تتواجد في مناطق متعددة

ب- مشروعات كبيرة الحجم : وتتميز بما يلي :

- تعتمد على تكنولوجيا معقدة

- تعطي انتاج بعد فترة طويلة نسبياً

- تحتاج لرأس مال كبير لذلك فأن طريقة التمويل أكثر تعقيداً

- تحتاج لمستويات عالية من الخبرة الادارية

- تحتاج الى التمركز في مناطق محددة مثل المناطق الصناعية في المدن الصناعية

- في حال فشل هذه المشروعات فأن مخاطرها كبيرة نسبياً

4- مشروعات استثمارية حسب الشكل القانوني

وهي كما يلي :

أ- مشروعات فردية يمتلكها شخص واحد وغالباً ما يقوم بإدارتها ويتحمل نتيجة تصرفاته في الادارة .

ب- مشروعات جماعية تأخذ شكل شركة مثل شركات التضامن وشركات المحاصصة وشركات التوصية البسيطة .

ج- شركات الأموال مثل شركات المساهمة والشركات ذات المسؤولية المحددة.

ثالثاً: أشكال المشروعات الاستثمارية

تقسم المشروعات وفق المعايير الاتية :

1- تقسيم المشروعات حسب طبيعة المشروع : تختلف المشروعات عادة باختلاف نوع النشاط الإنتاجي الذى يمارسه المشروع، وهناك، في الواقع، أربعة أنواع من النشاط الإنتاجي:

أ- المشروعات الزراعية

فهي تنقسم إلى نوعين رئيسيين :مشروعات التوسع الرأسي ومشروعات التوسع الأفقي، مشروعات التوسع الرأسي فهي تلك التي تؤدى إلى زيادة الغلة أو الإنتاجية في الزراعة، أما مشروعات التوسع الأفقي في الزراعة، فهي تلك التي تؤدى إلى زيادة الرقعة الزراعية، وإضافة مساحات جديدة عن طريق استصلاح الأراضي، بما يصبحه ذلك من إنشاء مجتمعات ريفية متكاملة جديدة. وتمر برامج التوسع الأفقي بمرحلتين : مرحلة الاستصلاح ومرحلة الاستزراع، أما مرحلة الاستصلاح فإنها تشمل الدراسات الفنية للأرض، واختيار أنسب الأراضي للاستصلاح، وتسوية الأرض، وشق الترع ، وأما مرحلة الاستزراع فتشمل عملية اختيار التربة لمعرفة مدى صلاحيتها للاستزراع .

ب- المشروعات الصناعية

فهي تنقسم، بدورها، إلى مشروعات الصناعية التحويلية، وكل منهما يضم عدداً من الأنشطة الصناعية. ومن هذه الأنشطة : الصناعات الغذائية، وصناعة الغزل والنسيج، والصناعات الكيميائية، والصناعة المعدنية الأساسية، وصناعة المنتجات المعدنية، وصناعة التعدين، وصناعة الملابس الجاهزة والأحذية، وصناعة البترول الخام ومنتجاته.

جـ مشروعات تجارية مالية

المشروعات التجارية والمالية فهي تلك التي تتعلق بالنشاط التجاري، أي توزيع السلع وتداولها، من المنتجين إلى تجار الجملة ثم إلى تجار التجزئة إلى أن تصل إلى أيدى المستهلكين النهائيين، وبالنشاط المالي وهو الذى يضم أنشطة المؤسسات المالية على اختلاف أنواعها، كبنوك الودائع، وبنوك الائتمان الزراعي والبنوك الصناعية وبنوك الادخار ومشروعات التأمينات الاجتماعية وشركات التأمين وغيرها .

د- مشروعات الخدمات

فهي تلك التي تنتج سلعاً لا مادية، أي التي ليس لها كيان مادي، ونعنى بذلك الخدمات، ويمكن تقسيم الخدمات إلى نوعين رئيسيين : النوع الأول هو خدمات لدعم هيكل الاقتصاد القومي كخدمات النقل والمواصلات والتخزين وخدمات الإسكان وخدمات المرافق العامة. أما النوع الثاني فهو الخدمات الحكومية التي تقسم بدورها، إلى خدمات تنظيمية وخدمات مباشرة وخدمات غير مباشرة، أما الخدمات التنظيمية فتشمل الخدمات الرئاسية وخدمات الدفاع والأمن والعدالة وخدمات الرقابة الحكومية والخدمات التجارية والخدمات الصناعية والخدمات المالية، أما الخدمات المباشرة فهي الخدمات التي تقوم الحكومة بتأديتها، ويستفيد منها الشعب مباشرة – أي أنه لا يوجد وسيط بين الحكومة كمنتجة لهذه الخدمات وبين أفراد الشعب بوصفهم مستهلكين نهائيين – كالخدمات التعليمية والصحية والثقافية والترويحية والسياحية والاجتماعية والدينية والخدمات التموينية. أما الخدمات غير المباشرة فهي تلك التي تؤديها الأجهزة والتنظيمات الحكومية، كالدراسات التحليلية وجمع الإحصائيات والأبحاث العلمية، صناعية وزراعية واقتصادية واجتماعية.

2- تقسيم المشروعات حسب حجم المشروع

أ- العوامل المحددة لحجم المشروع

- **طبيعة السلعة** : كذلك يتوقف حجم المشروع على طبيعة السلعة، إذ أن بعض السلع معقد التركيب، ويحتاج في صنعه إلى مهارات هندسية متعددة لإنتاج كل جزء من أجزاء السلعة، وتجميع هذه الأجزاء وتركيبها، لتصبح السلعة في شكلها النهائي. ومن أمثلة ذلك السيارات والطائرات والسفن وغيرها من وسائل النقل البرى والمائي والجوي

- **طبيعة الصناعة** : ويتوقف حجم المشروع على الطبيعة الفنية للصناعة، فبعض الصناعات تحتاج في سبيل إنتاج المنتج إلى وحدات كبيرة نسبياً من العمل، ووحدات صغيرة، نسبياً من رأس المال، كما هو الحال في بعض الصناعات الاستهلاكية الخفيفة، وهنا يكون الإنتاج الصغير هو الأنسب. أما الصناعات الأخرى فإنها تحتاج لتشغيل وحداتها الإنتاجية إلى وحدات قليلة نسبياً من العمل ووحدات كبيرة نسبياً من رأس المال في مثل هذه الحالة يحسن الإنتاج على نطاق كبير، وينطبق هذا الوضع على الصناعات الثقيلة كالصناعات التعدينية والهندسية .

- **طبيعة السوق** : إذا كان الطلب على السلعة موسمياً أو متقطعاً أو يتذبذب صعوداً وهبوطاً على نطاق واسع، فليس هناك مبرر للإنتاج الكبير في مثل هذه الأحوال. كذلك فإنه إذا كان الطلب على منتج المشروع قليلاً نسبياً، لاعتماده على الطلب المحلى فقط فإنه من الملائم أن يكون المشروع صغيراً. ومن أمثلة ذلك المخابز ومتاجر التجزئة وورش الإصلاح ومحطات الخدمة التي تدعو الحاجة إلى قربها من المستهلكين المحليين، أما إذا كان الطلب ثابتاً وكبيراً والسوق متسعاً فإن الحجم الكبير في هذه الحالة، يتناسب مع طبيعة هذه السوق.

ب- الحجم الأمثل للمشروع

ويمكن تعريف الحجم الأمثل بأنه ذلك الحجم الذى تصل عنده نفقات الإنتاج المتوسطة إلى أدنى حد معين فإذا زاد حجم المشروع عن هذا الحجم الأمثل، كان معنى ذلك زيادة النفقة المتوسطة للإنتاج، وبالتالي نقص الكفاءة الاقتصادية للمشروع، ويختلف الحجم الأمثل للمشروع من صناعة إلى أخرى .

3- تقسيم المشروعات حسب مكان النشاط

يمكن تقسيم المشروعات من حيث مكان ممارسة نشاطه إلى مشروعات محلية ومشروعات عابرة للقوميات أو مشروعات متعددة الجنسيات. ومن المعروف أن المشروعات المحلية أو الوطنية تعمل في داخل الوطن وتنتشر فروعها كذلك في الداخل، ولكن هذه لا يمنع أن تصرف هذه المشروعات منتجاتها في الخارج. وقد لجأت الكثير من الدول المتقدمة إلى الاستثمار في الدول الأخرى حيث ترى هذه الدول أن الفرص الاستثمارية يمكن أن تحقق عائد في الدول الأخرى بشكل أكبر من الداخل ولذلك تسمى المشروعات التي تنشر فروعها في أكثر من بلد بالشركات متعددة الجنسيات وفى تسمية أخرى فإن الفرع الرئيسي للمشروع يسمى الشركة الأم والفروع الموجودة في الدول الأخرى تسمى الأطراف وغالباً ما تخضع الأطراف (أي فروع المشروع الموجودة في دول أخرى) لكثير من التشريعات والقوانين التي تضعها البلد المضيفة لفرع المشروع مثل بعض القوانين الخاصة بتحويل الأرباح من

الأطراف إلى المركز كأن تشترط تحويل جزء منه وإعادة استثمار الجزء الباقي مثلاً وذلك من أجل تحقيق بعض التوسع الاستثماري وخلق فرص عمل للعمالة الوطنية، وكذلك الاشتراط على فرع المشروع أن يستخدم حجم معين من العمالة الوطنية واستخدام مواد خام محلية إذا توافر ذلك. وفى سبيل ذلك تقدم الدولة المضيفة بعض الحوافز مثل الإعفاء الضريبي المؤقت على الأرباح مثلاً أو منح المشروع احتكار السوق مثلاً. ومن أمثلة المشروعات المتعددة الجنسيات الكثير من شركات السيارات العالمية والالكترونيات.

4- تقسم المشروعات حسب طبيعة السوق

يمكن الارتكاز على طبيعة السوق الذى يعمل فيه المشروع لمعرفة نوعية هذا المشروع، وعلى هذا الأساس يمكن تقسيم المشروعات من هذه الناحية إلى مشروع تنافسي ومشروع احتكاري. وبطبيعة الحال تختلف المشروعات التنافسية عن المشروعات الاحتكارية في كثير من الجوانب، وقد يكون أهمها أن المشروع التنافسي يعمل في ظل سعر معطى Given إلا أنه لا يحدد السعر وإنما يعمل باعتبار أن السعر أمر واقع وبالتالي يتنافس مع المشروعات الأخرى في تدنية التكاليف لتحقيق أقصى ربح وبالتالي فالمشروع التنافسي لا تشغله مشكلة التسويق على الإطلاق، وبالتالي ففي السوق الذى تتحقق فيه المنافسة الكاملة Complete Comparison لا توجد نفقات للإعلان على الإطلاق ويترجم ذلك في تخفيض النفقات بما يعود بالفائدة على المستهلك في النهاية . أما المشروع المحتكر والذى يسيطر على السوق بمفرده فهو يحدد الأسعار بشكل تحكمي وطالما أنه لا ينافسه أحد فهو لا يجتهد كثيراً في تحقيق الكفاءة في تخصيص الموارد وغالباً ما ينتج عند تكاليف أكثر ارتفاع من المشروع التنافسي وينعكس كل ذلك هبوط أو انعدام فائض المستهلك.

5- تقسيم المشروعات حسب درجة الاستقلال الفني والاقتصادي

يمكن تقسيم المشروعات طبقاً لهذا المعيار إلى مشروعات مرتبطة ومشروعات مستقلة والارتباط والاستقلال هنا يكون من زاوية الارتباط أو الاستقلال الفني أو الاقتصادي ففي كثير من الأحيان توجد مشروعات لا يمكن قيامها إلا إذا قامت مشروعات أخرى بجانبها وإذا كان لأسباب فنية فإنه يطلق على هذه المشروعات إنها مشروعات غير مستقلة فنياً، أو أنها مشروعات مرتبطة فنياً . أما اذا لم يرتبط قيام المشروع بمشروع أخر فنياً أو اقتصادياً فيسمى (بالمشروع المستقل)